ISSN-E: 2617-9563

المجلة العلمية لنشر البحوث
S . J . R . P

دور وسائل الضبط في الحد من الجريمة والانحراف في المجتمع الإسلامي

المجلة العلمية لنشر البحوث
S . J . R . P

ISSN-E: 2617-9563

الإطار العام للبحث:

المقدمة:

الضـــبط الاجتماعي هي دراســة الآليات، في شــكل أنماط الضــغط، التي يحافظ المجتمع من خلالها على النظام الاجتماعي والتماسك. هذه الآليات تضـع وتنفذ معيارًا للسلوك لأفراد المجتمع وتشمل مجموعة متنوعة من المكونات، مثل الإكراه والقوة وضـــبط النفس والإقناع، يمارس الضـــبط الاجتماعي من خلال الأفراد والمؤســســات ، بدءًا من الأســرة وحتى الأقران ، وحتى المنظمات مثل الدولة والمنظمات الدينية والمدارس ومكان العمل. بغض النظر عن مصــدرها ، فإن الهدف من الضــبط الاجتماعي هو الحفاظ على الامتثال للمعايير والقواعد المعمول بها، عادةً ما يتم اســتخدام الضــبط الاجتماعي من قبل الجماعة أو مؤســسـات المجتمع ردًا على أي شـخص يعتبره منحرفًا أو إشـكاليًا أو مهددًا أو غير مرغوب فيه، وذلك بهدف ضـمان التوافق.

مشكلة البحث:

أدت التغيرت الســريعة المتلاحقة التي طرأت على أبنية وأنظمة المجتمعات الإســلامية وما ترتب عليه من وجود ثقافات مختلفة عن الثقافة الإسـلامية ، مما أدى إلى ظهور ملامح للضـعف والانهيار واضـحة للجميع، وبالتالي ازدادت حالات الإجرام الانحراف بأنواعه المختلفة، وانعكس ذلك بصـــورة ســـلبية على الحياة الاجتماعية، وســاهمت أيضــا العولمة والتعقدات التي تميز به العصــر الحالي إلى وجود مشـكلات للضــبط الاجتماعي داخل المجتمعات الإسلامية، وظهور الانحرافات الأخلاقية والسلوكية داخل هذه المجتمعات.

أهداف البحث:

- التعرف على ما هية الضبط الاجتماعي.
- معرفة وسائل الضبط الاجتماعي، وأنواعه.
- التعرف على أهمية الضبط الاجتماعي، وأهدافه.
- التعرف على وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على االمنهج الوصـــفي: وهو المنهج الذي يعتمد فيه الباحث في وصـــف الظواهر العلمية والمشكلات بطريقة علمية وبالتالي الوصول إلى تفسيرات منطقية من البحوث والدراسات السابقة ومصادر الأدلة التربوية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المبحث الأول: الضبط الاجتماعي:

المطلب الأول: مفهوم الضبط الاجتماعي:

الضبط الاجتماعي هو العملية التي يسعى المجتمع من خلالها إلى ضمان التوافق مع القيم والمعايير السائدة في ذلك المجتمع. يمكن أن تكون هذه العملية إما غير رسمية ، كما هو الحال في ممارسة الرقابة من خلال الجمارك والمعايير والتوقعات، أو رســمية ، كما هو الحال في ممارســة الرقابة من خلال القوانين أو اللوائح الرسمية الأخرى.

قد تتضمن التكتيكات المتبعة لتأسيس الضبط الاجتماعي مزيجًا من العقوبات السلبية ، التي تعاقب أولئك الذين ينتهكون قواعد المجتمع ، والسياسات الإيجابية التي تسعى إلى إقناع أو تشجيع الامتثال الطوعي لمعايير المجتمع.

تعريف الضبط الاجتماعي:

"هو مجموعة من الممارسات ابتدعتها الجماعات الاجتماعية عبر التاريخ والتي تجبر أو تشجع أفراد الجماعة الواحدة على التوفيق والإنسجام" (الخطيب، 2002، ص193).

الضبط الاجتماعي:

وهو ينطوي على سلسلة من الاستعدادات والإجراءات الرسمية التي يقوم بها المجتمع من خلال مؤسساته العديدة بقصد التأثير على أعضائه للتصرف بانتظام وبشكل سوي، والابتعاد عن مسار الانحراف، ويهدف الضبط الاجتماعي إلى زيادة فعالية عمل الشرعية ، وكذلك تحقيق التوافق مع المجتمع والروابط الاجتماعية التي تساعد على حماية الناس ومنعهم من الانخراط في السلوك المعادي للمجتمع (نبيل، 2019).

المطلب الثاني: وسائل الضبط الاجتماعي:

لدى علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا مناهج مختلفة لتحديد وسائل الرقابة الاجتماعية، لا سيما في تقييم أهميتها النسبية في المجموعات المحلية، ودرجة ارتباطها بالهيكل التنظيمي والاجتماعي، ووسائل الرقابة الاجتماعية ككل، وتنقسم إلى الآتي:

أولا: الضبط الاجتماعي الرسمي:

تختص به مجموعة من المؤسسات الرسمية وتقوم على الإكراه والإلزام من قبل هذه المؤسسات وموظفيها يضع المختصون في هذه المؤسسات أنظمة وقوانين واجبة التنفيذ ، ويحددون العقوبات لمن يخالف هذه

القوانين ويعتبرونها منحرفين يؤدي إلى خلل في البنية الاجتماعية، ونتيجة لذلك يجب على المؤسسة الرسمية المختصة معاقبته حتى عودته مع استعادة النظام الاجتماعي، ويكتسب هذا الأسلوب شرعية وأهمية من خلال فرض الدولة له بالقوة، وممارسة السلطات الرسمية التي يخولها له الدستور في فرض هذا الأسلوب، وإجبار الناس عليه وقبول الناس له خوفا من العقاب والجزاء الذي يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين، وبالتالي فإن التزام الأفراد بالضبط الاجتماعي الرسمي واللجوء إلى مؤسسات كثير (الطالبي، 2021، ص394-396).

ثانيا: الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

ويسمى بهذا الأسلوب غير الرسمي، لأنه ينشأ بعيدا عن المؤسسة الرسمية، فهذا النواع من الضبط نشأ بين عادات الناس وتقليدهم وأسلوبهم في التفكير وأنماط حياتهم وطرق تنشئتهم الاجتماعية، والموروث الاجتماعي والثقافي المتراكم عبر الأجيال (الطالبي، 2021، ص394-396).

ويرى الباحث أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي هي اعتماد نظام معتقد تم تعلمه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وخاصة التنشئة الاجتماعية غير الرسمية، يتم تعزيز نظام الاعتقاد هذا من خلال استخدام المكافآت أو العقوبات من قبل البالغين لغرس أنظمة المعتقدات هذه في أطفالهم، أو من قبل أعضاء المجتمع لغرس المعتقدات في أقرانهم. عندما يكتسب الأفراد المزيد من الخبرة في هذا المجتمع، فإن التزامهم بنظام المعتقدات سوف ينمو بشكل مستقل عن وجود المكافآت أو العقوبات ، وسوف يتصرفون دون وعي بالطريقة التي تعلموها.

وسائل الضبط الاجتماعي ودوره في المجتمع الإسلامي:

تتمثل وسائل الضبط الاجتماعي في الآتي (الطالبي، 2021، ص394-396):

1-الدين:

يعتبر الدين من أهم وأقوى وسـائل الضـبط الاجتماعي، من خلال ما يقوم به من وظائف في حياة الفرد والجماعة والمجتمع والتنظيم الاجتماعي واستقرار الأنظمة الاجتماعية، لأن الدين يضبط سلوك الأفراد بالثواب والعقاب لا في الحياة الدنيا فحسب، وإنما أيضا في الدار الآخرة، وأن التدين علاقة خصية بين العبد وربه، وجزاء مؤجل لما بعد الموت، والمجتمع بجانب هذا الجزاء يوقع جزاءاته على الأفراد ويزيل ضغوطه بالتبشير والوعظ والتخويف، ويبرز دور الدين الإسلامي فيما يشتمل عليه من تعاليم تمثل في مجملها مجموعة من الضوابط تظهر في العبادات والمعاملات، وكسلطة روحية تفوق سلطة القوانين الوضعية (سليم، 1985، ص61-63).

لأن الدين ينظم السلوك بالثواب والعقاب، ليس فقط في هذه الحياة ، ولكن أيضًا في الآخرة، ولأن التدين علاقة خصية بين العبد وربه تؤجل العقوبة إلى ما بعد الموت. بالإضافة إلى هذه العقوبة ، يفرض المجتمع عقوباته الخاصة على الأفراد ويخفف من ضغوطه من خلال الوعظ والوعظ والتخويف، فهو يعتبر من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي، من خلال الأدوار التي يلعبها في حياة الفرد والجماعة والمجتمع والتنظيم الاجتماعي واستقرار النظم الاجتماعية.

لتقريب الإنسانية من الكمال والسعادة، ينص الإسلام على ثلاثة ضوابط اجتماعية تشكل مجتمعة نهجًا متكاملًا يعمل على حماية المجتمع واستقراره، يمكن تقسيم الضباط إلى ثلاث فئات: أولئك الذين تأتي سلطتهم من المجتمع (أولئك الذين تتمثل مهمتهم في تعزيز وتشجيع السلوك الجيد ومعاقبة السيئ) ، وتقوم من خلال إشاعة المعروف والأمر به ومحاربة المنكر والنهي عنه، وأولئك الذين تأتي سلطتهم من السلطة،

أو الضبط الذاتي، وتتحقق إذا تمكنت تعاليم الشريعة من نفس الفرد بحيث تشكل ضبطا خلقيا يحاكم الإنسان نفسه بنفسه وهما (أولئك الذين تتمثل مهمتهم في إنفاذ القوانين التي تحدد العقوبات على الانتهاكات المختلفة) ، وأولئك الذين تأتي سلطتهم من السلطة نفسها (أولئك الذين يطبقون القوانين التي تحدد العقوبات على الانتهاكات المختلفة).

إذن ، يمكن القول إن الضبط تظهر في مظهرين أساسيين: (أ) ضبط خارجي ناتج عن قوة وسلطة الدولة لإجبار الأفراد على الامتثال لسلوكيات وأخلاق معينة، و (ب) تحكم داخلي تلقائي في العقل الباطن تم تطويرها بمرور الوقت استجابةً لتجارب الفرد في السياقات الاجتماعية المختلفة ، عندما يلتزم الناس بالقواعد لأنهم يريدون ذلك، وليس لأنهم يخشون قوة القانون، فإن هذا هو الشكل الأكثر فعالية للإدارة، والدين سلطة عليا تقوم على فكرة العقاب والثواب، وهو نظام اجتماعي له أثر كبير في تنظيم المجتمع، لأن العلاقة وثيقة بين الدين وقواعد السلطة، ويؤكد الكثير من علماء الاجتماع أهمية وظائفه الدين في ضبط سلوك الفرد والجماعة والمجتمع، لأن العلاقة ليست بين فرد وآخر وإنما بين الإنسان وقوة أعلى منه (ابن كثير، 1997، ص29).

ولأن المعنى الكامل للإسلام يكمن في استسلامه التام لأوامر الله ، فإنه يفرض عقوبة يمكن وصفها بأنها فوق اجتماعية ، مثل الخوف من غضب الله والسعي لإرضائه بالأعمال الصالحة ، وأما الضبط الخارجي فينشأ من ارتباط القواعد القانونية بالدين، حيث أن الدين له دور في نفوس الأفراد، والامتثال له يتم طواعية واختياريا ناتجا من قناعة داخلية لما يتضمنه الدين من راحة نفسية وطمأنينة وسلام، وفي المجتمعات الحديثة شرعت القوانين الوضعية بواسطة هيئات مخصصة والدين يمثل المصدر الأول الذي يستند إليه في قوانينها بخاصة في المجتمعات الإسلامية (ابن كثير، 1997، ص29).

2-العرف:

لأن العرف هي أهم الوسائل والأساليب، التي أنشأتها الحياة الاجتماعية تدريجيًا، فهي الطريقة الأكثر فاعلية للرقابة الاجتماعية التي أصبحت متجذرة بعمق في المجتمع ، ويخضع له أفراد المجتمع عامة، لأنه يستمد قوته من فكر الجماعة وعقائدها، بالإضافة إلى تأصل رغباتها وظروف الحياة المعيشية، والأعراف غالبا ما تستخدم في حالة الجمع، لأنها طرائق عمل الأشياء التي تحمل في طياتها عامل الجبر والإلزام، لأنها تحقق رفاهية الجماعة (غيث، 2006، ص101).

مزايا العرف ودوره في الحد من الجريمة والانحراف في المجتمع الإسلامي: وهي من مداخل دراسة الجريمة وأسبابها والظروف المحيطة بها لأنها تعكس صورة المجتمع وطبيعة الثقافة السائدة فيه، إنها نقطة البداية لأي نزاع قانوني وجزء لا يتجزأ من النظام القانوني العام ، كما يساعد على معرفة طبيعة القوم الاجتماعية السائدة في المجتمع، التي تتخذ من العرف وأحكامه وسيلة للضبط الاجتماعي، وتأخذ الطابع الرسمي من خلال اعتراف الدولة به، ويعتبر جزءا من البنية القانونية العامة، بل ويعتبر أيضا أولى درجات التقاضي، وفي غالبية المجتمعات الإسلامية يأتي هذا المصدر بعد مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أنه لا يمكن اللجوء للعرف في حكم العلاقات الاجتماعية، طالما وجد نصا تشريعيا يمكن تطبيقه، ويأخذ العرف أشكال تنظيمية تتمثل في الآتي شيوخ القبائل، وأعيان ورجال الصلح الشعبي، والقيادات الشعبية (الفقيه، 2006).

3-العادات والتقاليد:

يمكن استخدام مصطلح "الثقافة" أو "العناصر الثقافية" بالتبادل مع "العادات" و "التقاليد" و "العادات" ، وكلها تشير إلى أنماط سلوك متأصلة تنبثق من داخل المجموعة وتعمل على تقوية كل من تلك المجموعة. الهوية وقدرتها على العمل كوحدة، تناقش المجموعة أفضل ما يمكن عمله وتتوصل إلى توافق في الآراء، يمكن أن

يكون العادات فردية مثل روتين المرء اليومي ، بما في ذلك ما يأكله ، وما يرتديه، ومدة نوم ، وما يتذكره ، وعادات جماعية، وهي تتثمل في الممارسة المقبولة عمومًا من قبل جميع الأعضا الميراث من جيل إلى جيل هو سمة مميزة للتقاليد، وكذلك الرغبة في التمسك بها لأنها إرث قيم موروث من الأجداد (غيث، 2006، ص101).

4-التنشئة الاجتماعية وتتمثل في الآتي:

الأسرة:

المجموعة الاجتماعية الأولى للطفل هي الأسرة، حيث يقضي معظم وقته، ويتعرض لأكبر قدر من الكبار، عندما لا يزال الأطفال يعيشون في المنزل، فإنهم يخضعون لشكل أقل رسمية من الضبط الاجتماعي، وهناك يتعلمون أساسيات معايير وقيم مجتمعهم. يتم غرس مفاهيم الصواب والخطأ ، وكذلك السلوك المناسب وغير المناسب ، في الأطفال منذ سن مبكرة، والمعايير التي تفرق بين دور الذكر والأنثى وتقبل سلطة الأبوين حيث يصاب الأطفال بالحرج أو بتأنيب الضمير إذا قاموا بانتهاك هذه القوانين الاجتماعية، وإن الرضا أو عدم الرضا من جانب الوالدين هما من العوامل المهمة في تدريب الأطفال على الالتزام، بالإضافة للجزاءات الأخرى مثل الثناء والمكافآت والتهديدات والعقوبات الجسدية (الطالبي، 2021، ص394-396).

المدرسة:

يتعلم الطلاب أساسيات التفاعل الاجتماعي وكيفية التصرف بشكل مناسب في بيئة العمل، من بين أشياء أخرى، من خلال تجاربهم المدرسية. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تطبيق عقوبات تتجاوز تلك التي يفرضها النظام المدرسي، مثل منح الدرجات الصحيحة أو الطرد المؤقت من الفصل ، كذلك يتم تدريب التلاميذ على الأخذ بالمعايير والأنماط السلوكية مثل المنافسة الحرة وتحقيق نظرية الدور للذكور أو الإناث، وبهذه الطريقة

تصبح المدرسة أداة في المحافظة على الأسلوب الذي ينظم به المجتمع نفسه (الطالبي، 2021، ص394-396).

الأصدقاء :

أن كل مجموعة تتكون من أشخاص متساوين بناء على معايير متجانسة في العمر والخصائص الشخصية والسكن والوضع الاجتماعي؛ أن مجموعة الأصدقاء التي ينتقل فيها الفرد لها أهمية خاصة في تكوين آرائه وضميره، و ندرك أن الرغبة في كسب صداقة الأصدقاء وقبولهم هو، في حد ذاته، مصدر مهم للضبط الاجتماعي، يمكن أن يكون للخوف من الرفض أو السخرية من مجموعة الأقران تأثير كبير على سلوك الشخص وخياراته. إن الامتثال لقواعد وأنماط المجتمع الأكبر، مثل قبول الأدوار التقليدية التي يحددها المجتمع للرجال والنساء ، تتشكل جزئيًا من خلال هذه الضغوط. يمكن أن تكون مجموعات الصداقة أرضًا خصبة لتكاثر السلوك السيئ، خاصة بين الشباب ، إذا شعر أعضاء المجموعة بالضغط للمشاركة في أنشطة إجرامية أو أنشطة غير لائقة، مثل التغيب عن المدرسة أو التدخين وتعاطي المخدرات في عمر مبكر (الطالبي، 2021، ص394-396).

5-أجهزة الإعلام:

تمارس وسائل الإعلام الرقابة الاجتماعية من خلال آليات ترتيب المعايير وترتيب الأجندة التي تساعد في السلوك الخاضع بشكل عام ، مثل قبول الأدوار التي يحددها المجتمع للرجال في علاقتهم بالنساء ، مما يجعل هذه الأجهزة مصدرًا أساسيًا للمعلومات والأفكار التي يمكن تأثير قوي على مواقف الناس وآرائهم وسلوكياتهم، ويتم ذلك من خلال المواد الإعلامية والدعايات والطريقة التي تنقل بها الأجهزة الإعلامية أنباء

العقوبات التي طبقت على أولئك الذين ينحرفون عن قيم المجتمع، فمن خلال هذا الدور يلعبه الإعلام فهو يمارس من خلاله عملية الضبط الاجتماعي فعليا بطريقة غير رسمية (الطالبي، 2021، ص394-396).

أهمية الضبط الاجتماعي(الطالبي، 2021، ص 392):

- كوسيلة للحفاظ على النظام والقضاء على الفوضى والإجرام في المجتمع ، فإن الضوابط الاجتماعية ضرورية للتحكم في تفاعلات الأفراد مع بعضهم البعض.
- كوسيلة مهمة تساهم في الاستقرار الاجتماعي والتماسك، يعترف بالضبط الاجتماعي على نطاق واسع كأداة مجتمعية لتشكيل تصرفات الأفراد والجماعات من أجل الصالح العام.
- الدين يخدم وظيفة اجتماعية مهمة لأنه يعزز الشعور بالمجتمع من خلال الالتزام المشترك لأعضائه بمجموعة من المعتقدات والممارسات المشتركة (مثل مراقبة الطقوس الدينية أو الامتناع عن أنشطة معينة) ولأنه يساعد في الحفاظ على السلام ومنع الاضطراب عن طريق فرض مجموعة من المعايير والتوقعات المشتركة (مثل عدم الانخراط في سلوكيات معينة).
- إن تعليم الطلاب وتشكيل شخصيتهم وتوجيههم في اتجاه مقبول اجتماعيًا كلها أهداف مهمة لإصلاح المدرسة.

أهداف الضبط الاجتماعي:

يرى الباحث: أن الغرض من الرقابة الاجتماعية هو الحفاظ على معتقدات وأفعال الأفراد في المجتمع ، والتي بدورها تحافظ على القوة التي يتمتع بها قادة المجموعة. كما أنها تستخدم لمنع الانقطاعات الكارثية من الوضع الراهن، والتي تفسرها قوانين المجتمع وقيمه، يمكن استخدام الضبط الاجتماعي لمعاقبة الأفراد ،

ولكن الأهم من ذلك أنها تهدف إلى إثبات صـــحة الأخلاق الاجتماعية والأعراف الثقافية وتقليل الانحراف، تعتبر السلوكيات التي تعتبر منحرفة للغاية جرائم ، ويمكن اعتبار التسمية نفسها شكلاً من أشكال الضبط الاجتماعي، يفكر الكثير من الناس أن الضبط الاجتماعي ينحصر على العقوبات، ولكن المكافآت تستخدم أيضًا كأدوات للضبط الاجتماعي.

تتمثل أهداف الضبط الاجتماعي في الآتي (نهران، 2017، ص171).

أهداف تربوية: يتجلى في تدوين الأعراف الاجتماعية من خلال السلطة المؤسسية، من خلال التركيز على الضـــبط الاجتماعي وغرس القيم الأخلاقية في طلابها، يمكن للمدارس المســـاعدة في منع الشـــباب من الانحراف أو أن يصبحوا جزءًا من مشكلة اجتماعية أكبر.

أهداف ثقافية: تتمثل في تدعيم المفاهيم الثقافية الســائدة في المجتمع والمحافظة عليها من الانحرافات، وهذا التدعيم يجب أن يتم بصفه مستمرة حتى يظل عالقا في أذهان أعضاء المجتمع بحيث يستخدمونه في عملية التربية وينشئون الأجيال الجديدة.

أهداف أمنية: هذا يعني تهيئة مناخ من الســـلامة والأمن في جميع أنحاء المجتمع لذلك، يمنع الضـــبط الاجتماعي أفراد الأسرة من التباعد، ويعزز الاحترام المتبادل والتفاهم، ويعزز بيئة تزدهر فيها المودة والولاء.

أهداف تنظيمية: يهدف إلى تثقيف الناس حتى يتمكنوا من فهم مكانتهم في العالم بشـكل أفضـل. إذا أمكن تحقيق هذا الشـغف ، فيمكنه وضـع حد لأي كسـل قد ينشـأ بطريقة أخرى ويؤدي إلى تطوير الانضـباط الشخصي الذي يفيد المجموعة ككل في النهاية.

أهداف نفسيه: يسعى فيه إلى تحقيق الصحة النفسية السليمه للأفراد، وإذا لم يتحقق هذا الهدف ساد المجتمع جو من الاضطراب والقلق، فالصحة النفسية للفرد أساس لضبط سلوكه (نهران، 2017، ص171).

أنواع الضبط الاجتماعي:

الضبط الداخلي:

يمارس من هم في السلطة تأثيرًا من خلال معايير المجتمع التي أصبح الأفراد والجماعات يدعمونها نتيجة لتربيتهم في المنزل والمدرسة وفي المؤسسات الأخرى ذات الطابع التعليمي أو الإعلامي ، مثل الإذاعة والتلفزيون (الخطيب، 2002، ص161).

الضبط الخارجي:

ينعكس هذا الشكل من أشكال الضبط الاجتماعي في القوانين والتشريعات التي وضعتها المجتمعات لتنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات ، ويتم توظيفها من خلال وسائل متنوعة مثل الضرب أو السجن وغيرهما، والنفسية مثل الإهانة والهجر والفصل من العمل (الخطيب، 2002، ص161).

الضبط الاجتماعي السلبي: الاعتماد على العقوبة كوسيلة لتحقيق السيطرة هو أحد الأمثلة على كيفية عمل هذا النظام لتعزيز النظام الاجتماعي حيث يتم فرض الالتزام بالمعايير التقليدية من خلال استخدام القوة وما ينتج عن ذلك من استبعاد اجتماعي وسخرية، ويتفاوت العقاب من التهديد بالموت، أو السجن أو الإعدام، والأساليب والعادات الشعبية في ضبط السلوك كالاستهجان والسخرية والرفض الاجتماعي من الجماعة (البديوي، 2008).

الضبط الاجتماعي الإيجابي: هو يقوم على الترويج للمكافآت التي تتراوح دراجاتها من المنح المادية إلى الاستحسان ؛ هدفها هو تعزيز النمو الاجتماعي الإيجابي والتغيير ، ويتم الاعتماد على الدافع الإيجابي للفرد تجاه الخضوع والامتثال ومواكبة المعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور، والمجتمع والدعم الاجتماعي (البديوي، 2008).

المبحث الثاني: مصـــادر ووســائل الضــبط الاجتماعي في المجتمعات الإســلامية (الماطوني، 2015):

يمكن استنتاج قواعد الضبط الاجتماعي في الإسلام من خلال أركانه الأساسية، فشهادة أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت، وهي جمعيا ضوابط اجتماعية ذاتية، حيث تقوم بالوقاية والحماية من الانحراف والشرور، والفحشاء والمنكر، فالشهادة ضابط عقائدي يحمي الفرد من الإشراك بالله، أما الصــلاة فهي وقاية وحماية للفرد وحصــن حصــين ودرع متين يحمي الفرد من مغريات الانحراف، أما الزكاة فهي طهارة نفســية وتزكية للنفس كما أن لها أثارا اجتماعية ونفســية كبيرة بزكاة للمال ونمائه إلى جانب أنها ســبيل في إقرار التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأيضــا تمثل حماية فعالة من الانحراف بالكســب الحلال، أما الصــوم فهو ضــبط للنفس والغزائر، لأنه ليس فقد امتناع عن الأكل والشــرب وإنما صــوم الجوارح عن المنهيات والمحرمات، والحج كركن خامس تنقية وتطهير للنفس من كل الشــوائب والذنوب والعاصــي، وضــبط وتعويد على الوســط الاجتماعي الذي يشــمل كل معاني الأخوة الإســلامية (الماطوني، 2015).

وتتمثل وسائل الضبط الاجتماعي في التشريع الإسلامي(الماطوني، 2015) :

الوسائل المباشرة وتتمثل في الآتي:

- نظم العبادات والمعاملات (الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج).
- قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الأعراف والعادات والتقاليد.

الوسائل الغير مباشرة:

نظام التعزيز: يحتوي على أحكام وعقوبات للردع عن ارتكاب ما نهي عنه، بصـــورة غير محددة، وتختلف باختلاف حجم الجرائم.

نظام الحدود: يشتمل على أحكام وعقوبات للردع عن ارتكاب ما نهي عنه حددها الإسلام بشكل مقدر، ولقد وردت نصوص قرآنية ونبوية في تحديد ضوابط الشرعية الإسلامية وآلياتها تأتي من الحفاظ على الضروريات الخمس (الدين والنفس والعقل والعرض والمال)، والتي أقرتها الشريعة الإسلامية، وتتضح من الآتي:

1-الدين: ينظم الدين علاقة الإنسان بربه وبنفسه وبمجتمعه.

2-النفس: الزواج مكلف بالإنجاب والنسل لضمان بقاء الإنسان وتأمين الوجود الإنساني من أنقى وأفضل السـبلفي ذاته ، الإنسـان نفسـه هو الذي يخلق هذه الأشـياء ويشـكلها ويحافظ عليها ويهتم بها ، وحرم الزنا والأنحكة الجاهلية، وكفل الإسـلام حسـن بقائها وانتظامها من خلال رعايتها الصـحية والنفسـية، كما حرم في سبيل ذلك قتل النفس فشرع القصاص في النفس .

3-العقل: من أفضـل الهدايا التي منحها الله للبشـرية، حيث شـجع الإسـلام الاجتهاد والإجماع في الأمور الدينية والعلمانية، ولكنه سـمح أيضًـا بحرية عمل العقل في العديد من مجالات الحياة، شـجع الإسـلام الرفاه الجسـدي من خلال تحريم المشـروبات الكحولية ووضـع قواعد لرعاية المرضـى النفسـيين ، وغير العقلانيين، والمميزين، والمبذرين.

4-العرض: شرع الإسلام أحكاما كثيرة للحفاظ على النسل والعرض تبدأ بغض البصر ومنع القذف والإساءة للعرض فأقام حد القذف وتنتهي بالزنا محصن أو غير محصن.

5-المال: إنها ضـــرورة للبقاء وتبادل المنافع والاســتفادة القصــوى من العديد من جوانب الحياة، وتم ســن القوانين في الإســـلام في المقام الأول لغرض إثراء أولئك الذين يمارســـونها من خلال التعامل مع الأموال النقدية، والشـركات، والإيجارات، وغيرها من أشـكال الثروة التعاقدية، أما في الأمور المالية، فقد حرم الإسـلام الربا والاحتكار وغيرهما من الممارسات الغشائية ، كما حرم الإفراط في الإنفاق (الماطوني، 2015).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الطالبي (2021) إلى دراسة دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، استخدمت الدراسـة المنهج الوصـفي، توصـلت الدراسـة إلى النتائج التالية: أن الضـبط الاجتماعي وسـيلة فعالة ومهمة للنظام الاجتماعي، ويلجأ الكثير من الأشـــخاص إلى وســـائل الضـــبط الاجتماعي من أجل حل مشـــاكلهم، والمنازعات التي تحدث بيهم، تلجأ المجتمعات التي تتسـم بالثقافة التقليدية إلى اتباع الضـبط الاجتماعي غير الرسمي، وعلى عكس المجتمعات التي تتسم بالثقافة الحديثة فإنها تلجأ إلى الضبط الرسمي.

هدفت دراسة نبيل (2019) إلى دراسة الضبط الاجتماعي ودوره في مكافحة الجريمة والانحراف، استخدمت الدراسـة المنهج الوصـفي، وإشـارات نتائج الدراسـة إلى الآتي: أن الحياه الاجتماعية لايمكن أن تسـتوي بدون الضـبط الاجتماعي، تتمثل وسـائل الضـبط الرسـمي في القانون والتشـريع الجزائي، في حين تتمثل وسـائل الضبط الغير رسمي في العادات والتقاليد والأعراف والتنشئة الاجتماعية.

الخاتمة:

الضبط الاجتماعي أداة تستخدمها المجموعات المجتمعية للحفاظ على النظام وضمان اتباع إرادتهم الجماعية من قبل الأعضاء، ومع ذلك، لا يتدخل قادة المجموعة بشكل مباشر في حياة الأفراد، بدلاً من ذلك، فإن الضبط الاجتماعي هو العملية التي ينظم بها أعضاء المجموعة أنفسهم لمنع الانحراف السلبي والحفاظ على المعتقدات والمبادئ والقيم المقبولة عمومًا، وأن الضبط الاجتماعي الرسمي هي تلك التي تستند إلى القوانين يتم فرضها من قبل جميع المؤسسات الحكومية مثل الشرطة والمحاكم القضائية، في حين تتمثل الضبط الاجتماعي غير الرسمي هي تلك التي لا تستند إلى القانون، يتم فرض هذه الضوابط الاجتماعية من قبل الوحدات المجتمعية مثل الأسر والمدارس وأماكن العمل.

المراجع:

1. الطالبي، فتحي عبد الله سالم.(2021). دوروسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، جامعة الزنتان، كلية التربية تيجي، ع12.
2. نهران، عئشة فتحي عبد العزيز احمد.(2017). دور المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مج5، ع4.
3. الخطيب، سلوى عبد الحميد. (2002). نظره في علم الاجتماع المعاصر، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، الرياض، السعودية، مطبعة النيل.
4. نبيل، رحال. (2019). الضبط الاجتماعي، ودوره في مكافحة الجريمة والانحراف، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع11.
5. سليم، سلوى علي. (1985). الإسلام والضبط الاجتماعي، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة.
6. غيث، محمد عاطف .(2006). قاموس علم الاجتماع، د.ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
7. الفقيه، عبد العاطي .(2006). العرف الاجتماعي وعلاقته بالجريمه في المجتمع الليبي، ماجستير، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، قسم علم الاجتماع.
8. ابن كثير.(1997). تحقيق التركي عبدالله: البداية والنهاية، ط1، مج1، دار هجر.
9. الماطوني، حميدة علي .(2015). دور الدين الإسلامي في الضبط الاجتماعي الواقي من الانحرافات السلوكية والجريمة، مجلة الساتل، ع14.
10. البديوي، فؤاد عبد الكريم حمد .(2008). التفكك الأسري وعلاقته بارتكاب جرائم المخدرات، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.